أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون (2016). ص ص 169-188

إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية السعودية

صادق أحمد عبدالله السبئي [1]

الملخص: تهدف هذه الدراسة للتعرف على إمكانية تطبيق المصارف الإسلامية السعودية لمتطلبات اتفاقيات بازل3، وهل هناك صعوبات في تطبيقها سيما وأنها قد صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل تلك البنوك. خلصت الدراسة إلى أن المصارف الاسلامية السعودية التزمت بكل ما جاءت به اتفاقيات بازل3 قبل انتهاء فترة السماح بأربع سنوات وذلك رغم اختلاف الأهمية النسبية لأنواع المخاطر باختلاف طبيعة نشاط المصارف الإسلامية. ففيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال؛ فقد تجاوز في المصارف الاسلامية السعودية معدلات بازل3 العالمية 8% بمعدل 225% في مصرف الانماء، و131% في مصرف الراجحي، و95% في بنك البلاد، و48% في مصرف الجزيرة. وبالتالي فهي لاتجد أي عوائق من حيث ندرة السيولة، بل تظهر البيانات أن المشكلة في المصارف الاسلامية السعودية في فائض السيولة وليس في ندرتها. وفيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية فقد تجاوزت المصارف الاسلامية السعودية معدلات بازل3 العالمية (≤3%) بزيادة قدرها 630% في مصرف الانماء، وبزيادة قدرها 353% في مصرف الراجحي، وبزيادة قدرها 330% في بنك البلاد، وبزيادة قدرها 220% في مصرف الجزيرة. وفيما يتعلق بمخاطر المشتقات أثبتت الدراسة أن لا أثر لهذه المخاطرعلى المصارف الاسلامية لأنها لاتتعامل بالمشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة المالية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية – بازل3

The possibility of Islamic banks to meet the requirements of Basel 3 conventions: An empirical study on Saudi Islamic banks

Sadeq Ahmed Abdullah Al-Sabaei

Abstract: The present study aims at identifying the possibility of Islamic Saudi banks to meet the requirements of Basel 3 conventions. It also investigates the difficulties in applying them, particularly as these requirements were designed for traditional banks and their bylaws were derived from the principles of these banks. The study concludes that Islamic Saudi banks have been committed to all Basel 3 requirements four years before the deadline, despite the different relative importance of risk types depending on the nature of the activity of Islamic banks. With regard to the rate of capital adequacy in Islamic Saudi banks, it has exceeded Basel 3 global rates of 8% at a rate of 225% in Alinma Bank, 131% in the Al Rajhi Bank, 95% in Albilad Bank, and 48% of Aljazira Bank. Therefore, they do not find any obstacles in terms of scarcity of liquidity, rather the data show that the problem of Islamic banks in Saudi Arabia in excess liquidity and not in their scarcity. With regard to leverage, the Islamic Saudi banks have exceeded the Basel 3 global rates (≥3%), with an increase of 630 % in Alinma Bank, an increase of 353% in the Al Rajhi Bank, an increase of 330% in Albilad Bank, and an increase of 220% in Aljazira Bank. With regard to the risks of derivatives, the study proves that there is no effect of these risks on the Islamic banks because they neither deal with complex financial derivatives nor financial instruments trading.

Keywords: **Islamic banks - Basel 3**

[1] كلية المجتمع – جامعة نجران

1.المقدمة

نتيجة للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2007 – 2009م والذي كان المتسبب الرئيس بها البنوك والمؤسسات المالية، أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول عاصمة كورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 تضمنت تلك الاصلاحات إجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ (بازل 2) شكلت تلك التعديلات معا ماسمي بـ (بازل 3)

تهدف قواعد اتفاقية (بازل 3) إلى تعزيز جودة رأسمال القطاع المصرفي وتحصين البنوك جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن.

ولتحقيق هذا الهدف (الراجحي المالية، 2010: 1) يستوجب على المصارف رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، واضافة نوع جديد من رأس المال يتم تسميته بالأموال التحوطية الإضافية.

1.1. إشكالية الدراسة: بما أن المملكة العربية السعودية هي إحدى دول مجموعة العشرين (جي - ٢٠) الموقعون على اتفاقية بازل3، وأن المصارف الإسلامية تمثل جزاء هاما في الجهاز المصرفي السعودي، بالتالي فان تطبيقها لمتطلبات بازل لم يعد خيارا، بل أصبح ملزما لها تفرضه لوائح وتعليمات مؤسسات النقد، ويفرضه عليها أيضا الانفتاح العالمي سيما وأن بعض هذه المصارف أصبحت عالمية. فمامدى امكانية تطبيق المصارف الإسلامية السعودية لمتطلبات اتفاقيات بازل3؟ وهل هناك صعوبات في تطبيقها سيما وأنها قد صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل تلك البنوك؟

2.1. العناصر المتعلقة بإشكالية الدراسة: يمكن إبراز العناصر المتعلقة بإشكالية الدراسة المطروحة أعلاه من خلال الأسئلة الآتية:-

- ما هي أهم مرتكزات اتفاقية بازل3
- هل هناك امكانية لتطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل3 وما مدى نجاحها في ذلك؟
- ما المشاكل التي تجدها البنوك الإسلامية عند تطبيقها لهذه الاتفاقية؟

1. 3. فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المدروسة سننطلق من الفرضيات الآتية:-

الفرضية الأولى: هناك امكانية لتطبيق البنوك الإسلامية لمعايير بازل3.

الفرضية الثانية: تصادف المصارف الإسلامية مشاكل كبيرة عند تطبيقها لهذه الاتفاقية نظرا لعدم تلاؤم نصوص الاتفاقية مع آلية عمل المصارف الإسلامية.

1. 4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهم مرتكزات اتفاقية بازل3
- معرفة مدى استعداد وكفاءة المصارف الإسلامية السعودية لتطبيق معايير بازل3.
- التعرف على الصعوبات التي تواجهها المصارف الاسلامية السعودية في تطبيقها لهذه المعايير والحلول الممكنة.

1. 5. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على معايير اتفاقية بازل3، والتعرف على مدى امكانية المصارف الاسلامية السعودية في الالتزام بهذه المعايير، وبالتالي تقديم المقترحات الملائمة لتعزيز الجوانب الإيجابية فيها ومعالجة السلبيات. وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمصارف الإسلامية مع توالي الأزمات المالية على العالم والجدل المطروح حول مدى قدرة المصارف الاسلامية على مواجهة هذه الأزمات وتجنب الخسائر الناجمة عن تداعياتها.

1. 6. حدود الدراسة: ستقتصر هذه الدراسة على المصارف الإسلامية السعودية الأربعة وهي (الراجحي، الانماء، الجزيرة، البلاد) وذلك للأسباب الآتية:-

- توفر البيانات اللازمة عن المصارف الاسلامية السعودية.
- كون الباحث يعمل في جامعة نجران وملتزم بالمساهمة في تنفيذ خطة المشاركة المجتمعية.

1. 7. منهجية الدراسة: سنتبع في دراستنا هذه المنهج التالي:

أ- المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم الجوانب الخاصة بالموضوع.

ب- دراسة حالة المصارف الاسلامية السعودية، وذلك عن طريق الاعتماد على ما توفر لنا من معلومات عنها من واقع تقاريرها السنوية من خلال مواقعها الإلكترونية. وسيتم معالجة الموضوع المدروس من خلال العناصر الآتية:-

1. المقدمة
2. اتفاقيات بازل1، 2 نشأتها وتطورها.
3. واقع تطبيق المصارف الاسلامية السعودية لبازل2
4. الركائز الأساسية لاتفاقيات بازل3.
5. امكانية تطبيق المصارف الاسلامية السعودية لمقررات بازل3، والصعوبات التي تواجهها.
6. الاستنتاجات والتوصيات.

1. 8. الدراسات السابقة: لقد تناولت دراسات كثيرة موضوع كفاية رأس المال ومعايير بازل، غير أن هذه الدراسات التي تناولت بازل3 معظمها مقالات وأوراق عمل في مؤتمرات وهي قليلة جدا سيما مايتعلق منها بالمصرفية الاسلامية. الدراسة الوحيدة التي وصلتني هي:

دراسة حياة نجار: 2013: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتفاقية بازل3 وماجاء بها من معايير على ضوء الأزمة المالية العالمية، والآثار المحتملة لتلك المعايير على النظام المصرفي الجزائري، وتوصلت إلى أنه بعيدا عن آثارها السلبية فهي تمثل فرصة لهذا النظام المصرفي لتطوير ذاته نظرا لأن القطاع العام هو المسيطر عليه.

2. اتفاقيات بازل1، 2 لكفاية رأس المال، نشأتها وتطورها.

2. 1. اتفاقية بازل1

2. 1. 1. نشأت الاتفاقية: في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف الدولية، وتعثر بعض هذه المصارف، تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية (عبدالمطلب،2005: 79)، من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى، في نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية(BRI) بمدينة بال بسويسرا لوضع معايير دولية للرقابة البنكية، لحماية البنوك من خطر الإفلاس، استمرت مشاورات هذه اللجنة مدة طويلة دامت أكثر من عشر سنوات توصلت في عام1988م إلى مجموعة من التشريعات والقواعد الحاكمة للعمل المصرفي سميت بقواعد بازل1.

ولا تملك اللجنة أية سلطات رقابية، وليس لقراراتها الصفة القانونية، لكنها تعمل على تعميم على المستوى القومي في مجال الرقابة معايير وإرشادات لأفضل الممارسات(Best Practice) المصرفية للاستفادة منها، وتشجع اللجنة على استخدام أساليب ومعايير موحدة، دون المساس بخصوصية الدول التي ترغب في تطبيق مثل هذه المعايير.

إلا أن الاتفاق على مثل هذه الوثائق من الدول الممثلة منح هذه الوثائق صبغة إلزامية، حيث إن عدم الالتزام بها قد يعني عدم قدرة البنك على الاستمرار في العمل المصرفي خاصة وأن أية جهة ترغب في التعامل مع البنك أو تقييمه تستند إلى قيامه بالالتزام بهذه الوثائق.(أبومحيميد،2008: 22)

2. 1. 2 كفاية رأس مال البنوك.

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة رأس المال إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ 8 %، تحسب باختصار كما يلي (عبدالمطلب، 2005: 79-106):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموعة المخاطر المحتملة المرجحة}} \geq 8\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساو لـ 8% لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة. وأوصت اللجنة بتطبيقها بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات وذلك اعتبارًا من نهاية عام 1992م.(Philippe,1995: 170)

وتتحدَّد كفاية رأس المال في بازل1 وفقًا للاعتبارات الآتية:- (ناصر،2006: 63-65)

1- ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت متضمَّنة في ميزانيَّة البنك أو خارج ميزانيَّته.

2- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

أ- رأس المال الأساسي: يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامَّة والقانونيَّة + الأرباح غير الموزَّعة أو المحتجزة) – (القيم المعنوية مثل الشهرة + الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها).

ب- رأس المال المساند: يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطيات أو مخصصات لمواجهة مخاطر عامة + الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.
ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:
- ألاَّ تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي.
- ألاَّ تزيد نسبة القروض المساندة عن 50 % من رأس المال الأساسي.
- ألاَّ تزيد المخصَّصات العامَّة كحدٍّ أقصى عن 1,25 من الأصول والالتزامات العرضيَّة مرجَّحة بأوزان المخاطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكيَّة.
- تخضع احتياطيَّات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معيَّنة (خصم بنسبة 55 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).
- القروض المساندة يتمُّ سدادها (في حالة إفلاس البنك) بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين، ولا يقل أجلها عن خمس سنوات، على أن يُخصم 20 % من قيمتها سنويًّا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها.
- يُشترط لقبول أيَّة احتياطيَّات سرّيَّة ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافَقًا عليها ومعتمدة من قِبل السلطات الرقابيَّة، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصِّص، وبعض الدول لا تسمح بها.

2. 1. 3 تصنيف المخاطر الائتمانية وفقا لبازل1:

صنفت لجنة بازل دول العالم حسب درجة المخاطر إلى مجموعتين:(الخطيب،2005: 35-36)
أ- المجموعة الأولى: وتضمُّ دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يُضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة.
ب- المجموعة الثانية: فهي عالية المخاطر؛ وتضم باقي دول العالم نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية.

2. 1. 4 تحديد أوزان المخاطر: بهدف تحديد أوزان المخاطر قسمت اللجنة الأصول إلى نوعين هما:

أ. أصول داخل الميزانية: تحسب أوزان المخاطر بالنسبة للأصول داخل الميزانية كما في الجدول الآتي:(لحيلح،2005: 19)

جدول(1) يبين أوزان مخاطر الأصول داخل الميزانية وفقا لبازل1

الموجودات	الوزن
أولا: موجودات لا تحمل مخاطر.	صفر
– النقود	
– المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية	
– مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية	
– مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE	
ثانيا: موجودات متوسطة المخاطر	0- 50 % بحسب تقدير السلطة
–مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)	%20
–مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	%20
–المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية	%20
–مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	%20
–مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة	%50
–قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير	
ثالثا: موجودات عالية المخاطر	%100
–مطلوبات من القطاع الخاص	
–مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة	
–مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية)	
–مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام	
–الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات، والعقارات والاستثمارات الأخرى.	
–الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى، والموجودات الأخرى.	

المصدر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ط1، الجزائر: مكتبة الريام، 2006، ص 4

ب. الأصول خارج الميزانية: تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:(ناصر،2006: 4)
يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل تحويل الائتمان، ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانيَّة، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهُّدات خارج الميزانيَّة هي كما في الجدول الآتي:(ناصر وجهاد،2012: 52)

جدول (2) يبين معاملات تحويل الائتمان لكل بند من البنود خارج الميزانية

معامل تحويل الائتمان	البنود
%10	التعهدات مثل الائتمان الجاهز وخط الائتمان التي هي أكبر من سنة واحدة، أو الالتزامات التي يمكن إلغائها في أي وقت دون قيد أو شرط.
% 20	التعهدات على المدى القصير ذات التصفية الذاتية المرتبطة بالأنشطة التجارية مثل الاعتمادات المستندية المرهونة بشحن بضاعة.
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريدات).
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض).

مكافئ الائتمان = التعهدات خارج الميزانية × معامل التحويل.
الأصول المرجحة = مكافئ الائتمان× وزن الترجيح لكل أصل.

2. 1. 5 التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية بازلI:(ناصر،2006: 5) أجرت لجنة بازل للإشراف المصرفي عدة تعديلات على مقررات بازل1 تمثلت في:
1. في يناير 1996اقترحت إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك،(حماد،2003: 155) بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها كاقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م.
2.سمحت للبنوك بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيَّة.(عبدالمطلب،2005: 99)
وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوَّن من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)، وهذا كما هو محدَّد في اتِّفاقيَّة 1988م + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفَّر فيه الشروط الآتية: (عبدالمطلب،2005: 99)
- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصليَّة لا تقلُّ عن سنتين، وأن لا يتجاوز 50 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى (حسب تعريف بعض الدول).
- أن يكون صالحًا لتغطية المخاطر السوقيَّة فقط، بما في ذلك مخاطر الصّرف الأجنبي.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة، وقد قرَّرت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنًا بالإرادة الوطنيَّة.
عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتمُّ إيجاد صلة رقميَّة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقيَّة في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5) ثمَّ إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.وبما أنَّ المخاطرة السوقيَّة قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمَّنت مقترحات اللجنة طرقًا إحصائيَّة نمطيَّة لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدَّرة للمخاطرة Value at Risk (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.
تصبح إذن العلاقة المعدَّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة ١ + شريحة ٢ + شريحة ٣)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة x 12.5}} \geq 8\%$$

للإشارة فإنَّ اللجنة ترى أنه يتعيَّن على البنوك المستخدمة لنماذج داخليَّة أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبِّرعن كلِّ مخاطرها السوقيَّة، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي باستخدام النماذج الداخليَّة، أو باستخدام النموذج الموحَّد الصادر عن اللجنة.(عبدالمطلب،2005: 99)

2. 1. 6. تأثيرات مقررات بازل 1 على النظام المصرفي: منذ بدأ العمل باتفاقية بازلI في 1992، نتج عنها بعض الجوانب الايجابية وأخرى سلبية، وفيما يلي نتناولها بإيجاز على النحو الآتي:(مفتاح ورحال،2013: 6)

أ- ايجابيات تطبيق مقررات بازل1: تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي:

1.حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.(مفتاح ورحال،2013: 6)

2. دعم استقرار النظام المصرفي الدولي، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.

3. سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد؛ نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان.(بوحضير،لعرابة،2010: 13).

ب- عيوب مقررات بازل1: وجهت لمقررات بازل1 انتقادات متعددة يتمثل أهمها فيمايلي:(سلطان،بدون: 25) و(خصاونة،2008: 131-132) و(جهاد،2012: 51)

1.أعطى معيار بازل1 وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.

2.عدم مراعاة درجة التصنيف بين المدينين أو التسهيلات. فقد تم إعطاء الحجم نفسه من وزن المخاطر لتسهيلات القطاع الخاص(100%).

3. إحجام البنوك عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية....)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة.

4. اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة.

5. ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر السوق التي تم أخذها في الحسبان في تعديلات 1996م، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر المشتقات المالية التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن.

2.2 اتفاقية بازل2:(ناصر،2006: 10-11)

2.2. 1. نشأة اتفاقية بازل2: بسبب الانتقادات السابقة وغيرها رأت لجنة بازل ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال، ليشمل المخاطر المتنوّعة التي أصبحت تتعرَّض لها البنوك، خاصَّة في ظلّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقَّات، وبعد محاولات عدة في 1996م، و1998م، و1999م تقدَّمت لجنة بازل في 16 يناير2001م بمقترحات أكثر تحديدًا وتفصيلاً حول الإطار الجديد لمعدَّل الملاءة المصرفيَّة، وطلبت آراء المعنيّين والمختصِّين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) وبعد أن أجريت التعديلات النهائيَّة تمت إجازتها كاتفاق نهائي في يونيو 2004م وأصبحت جاهزة للتطبيق أعطيت مرحلة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة 2006م أو بداية سنة 2007م.

2. 2. 2. هدف اتفاق بازل2: تهدف اتفاقية بازل2 إلى زيادة فعالية كفاءة رأس المال في البنوك وربطه مع حجم وطبيعة المخاطر الكلية التي تواجهها.(غنيم،2005: 41) إضافة إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والافصاح في السوق وتحسين اضافي في أساليب إدارة المخاطر.(كلاب،2007: 39)

2. 2. 3. المرتكزات الأساسية لبازل2: تضمنت بازل2 ثلاثة ركائز أساسية هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الرقابة والإشراف المصرفي، قواعد الإفصاح والشفافية.

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: إن الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال هي:(شلبي، (www.arablawinfo.com

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل٢} = \frac{\text{رأس المال بمفهومه الشامل}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

أوجه الاتفاق والاختلاف بين اتفاقية بازل2،1 فيما يتعلق بكفاية راس المال.(أبومحيميد،2008: 31)

أوجه الاتفاق: يمكن تلخيص أهمها بمايلي:

١. نسبة كفاية رأس المال 8% كماهي؛

٢. مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال لم تتغير؛

٣. أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها حسب اتفاق بازلI وتعديلاته في سنة 1996م؛

٤. معاملات تحويل الالتزامات العرضية لم تجر عليها تعديلات.

أما نقاط الاختلاف فيمكن تلخيص بعضها على النحو التالي:-

١. إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية.

٢. تم تعديل طرق قياس المخاطر لتصبح ثلاث طرق، وهي:

الأسلوب النمطي أو المعياري: (Standardized Approach)

أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: (Foundation Internal Based Approach)

أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: (Advanced IRB Approach)

2. 2. 4. مخاطر الائتمان وفقا لاتفاقية بازل2: لقد أعادت اتفاقية بازل2 النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها، والتقنية المستعملة ومدى تلاؤمها مع البنوك، فجاءت هذه الاتفاقية بأسلوبين لقياس مخاطر الائتمان هما المنهج المعياري وأساليب التقييم الداخلي:

2. 2. 4. 1. المنهج المعياري أو النمطي: وهي طريقة مقترحة لكل البنوك، تقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك، اعتمادا على التنقيط الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية(Dress،2002: 58-61) وهي هيئات متخصصة في تنقيط الدول، المصارف، الشركات من حيث درجة المخاطر التي تحملها وفقا لمعايير معينة(خصاونة،2008: 131-132). والتي يمكن تمثيلها في الجدول الآتي:-

جدول(3) الوزن الترجيحي للقروض الممنوحة وفق المنهج المعياري(جهاد،2012: 31)

التقييم / المـــدين		AAA إلى AA -	+A إلى A -	BBB+ إلى - BBB	BB + إلى BB -	B + إلى B -	أقل من B -	بدون تصنيف
الحكومات والبنوك المركزية		%0	%20	%50	%100		%150	%100
مؤسسات القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية (PSE)		تقدر أوزان مخاطر المطالبات على مؤسسات القطاع العام طبقا للخيار 1 أو الخيار 2 للمطالبات على المصارف. وإذا اختير الخيار 2 يجري تطبيقه دون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.						
بنوك التنمية المتعددة (MDB)**		تعالج حسب الخيار2 للمطالبات على المصارف ولكن بدون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل. إذ يطبق الترجيح 0 بالمائة على مطالبات مصارف (MDB) التي تتمتع بتصنيف مرتفع (Highly - Rated) والتي تفي بمعايير اللجنة.						
البنوك	الخيار1	%20	%50	%100	%100	%100	%150	%100
	الخيار2	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
	المطالبات أقل من 3أشهر	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية		تعالج مثلما تعالج المطالبات على المصارف بشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأسمال القائمة على أساس المخاطر. وخلاف ذلك فإنها تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها المطالبات على الشركات.						
المؤسسات		%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100
محافظ التجزئة		حددت اللجنة وزن مخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة ب 75 بالمائة						
قروض العقارات السكنية		حددت اللجنة وزن مخاطر للقروض المضمونة بالكامل برهن عقار سكني ب 35 بالمائة سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا. وقد يطلب من البنوك أن تزيد من تلك الأوزان التفضيلية وفقا لما تقتضيه الحاجة.						
قروض العقارات التجارية		100 بالمائة باستثناء الأسواق المتقدمة وبعد موافقة البنك المركزي يسمح بتخفيض						

	الوزن إلى 50 بالمائة اذا كان العقار المرهون بقيمة مرتفعة.
القروض التي مضى موعد استحقاقها	حددت اللجنة وزن مخاطر 150 بالمائة اذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20 بالمائة من رصيد الدين القائم، و100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20 بالمائة من رصيد الدين القائم، ووزن المخاطر 100بالمائة ويمكن خفضه إلى 50 بالمائة بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50 بالمائة من رصيد الدين القائم.
الأصول الأخرى.	الوزن النمطي للمخاطر 100 بالمائة.

المصدر: حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية رسالة ماجستير، جامعة قاصدي 2012م، ص31

من خلال الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط الآتية:(الزعابي،2008: 69)

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته.
- يتم منح وزن مخاطر للبنوك المنشأة في دولة معينة وزنا أقل بدرجة واحدة من وزن مخاطر الممنوح لحكومات تلك الدولة.
- أوزان المخاطر وفق هذا المنهج يعني أنه في حالة ما إذا كان المقترض جهة سيادية، وقدم له البنك المقرض تمويلا قدره 100 مليون دولار، وهي مصنفة عند مرتبة AAA إلى – AA فإنه ستتم معاملة هذا الأصل(القرض)على أنه خال من مخاطر الائتمان، وأن البنك المقرض لن يطلب أي رأسمال مقابل ذلك. ولكن إذا كان تصنيف الجهة السيادية عند مرتبة BB إلى –B فإن القرض المقدم سيتطلب حماية رأس المال بنسبة 100 بالمائة. بمعنى أن البنك سيحتفظ بنسبة 4 بالمائة من رأس المال الأساسي (4 مليون دولار)، وبنسبة 8 بالمائة، أي 8 مليون دولار لإجمالي رأس المال وهذا نظير المخاطر المرتبطة بالأصل.

أما إذا كان تصنيف المقترض عند أقل من –B فإن احتساب متطلبات رأس المال للأصل الناشئ 100 مليون دولار سيعامل على أنه 150 * مليون دولار، وعليه ستكون متطلبات رأسمال نظير مخاطره هي 8 بالمائة من 150 مليون دولار. والملاحظ أنه في ظل هذه الطريقة(شلبي، www.arablawinfo.com p35:)

- أن كل مؤسسة ترغب في الحصول على تمويل - خاصة من البنوك الأجنبية - سوف تكون مجبرة على اللجوء لهيئات التقييم الدولية لتقييمها مما يلقي بأعباء مالية كبيرة عليها خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2. 2. 4. 2. أساليب التقييم الداخلية: تستخدم بترخيص من السلطات الإشرافية، وتقوم على تقدير البنك للمخاطر المرتبطة بمقترضيه، وذلك بناءا على:(خان وحبيب، 2003: 112- 115)

أ. احتمال حدوث عجز عن السداد للعميل: اعتمادا على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية له، وكذلك معلومات أخرى حول مركز العميل، ووضعية القطاع الذي ينتمي إليه العميل...الخ؛

ب. الخسارة التي سيتحملها البنك عند وقوع العجز عن السداد؛

ت. حجم الانكشاف الكلي عند العجز عن السداد: أي حجم الخسائر الكلية التي سيتعرض لها البنك؛

ث. آجال الائتمان: حيث كلما مالت إلى الطول زادت المخاطر.

ج. درجة التركيز: كلما تنوعت محفظة قروض البنك كان ذلك عاملا مخففا للمخاطر.

وأساليب التقييم الداخلي نوعان: نموذج التصنيف الداخلي، ونموذج التصنيف الداخلي المتطور.

الأسلوب الأول: نموذج التصنيف الداخلي: حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها(شابرا وخان،2006: 61)؛

الأسلوب الثاني: نموذج التصنيف الداخلي المتطور: وهو طريقة مطورة، حيث يعتمد على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال مدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان. وهي تمكن البنوك من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة، ولكنه مكلف من الناحية المادية وتحتاج إلى كفاءات بشرية وتقنية(الخطيب،2005: 43-44).

2. 2. 5.مخاطر السوق وفقا لاتفاقية بازل2: تغطى مخاطر السوق(غنيم،2005: 42)؛ مخاطر تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بأصول والتزامات البنك والبنود خارج الميزانية، كذلك مخاطر تقلبات أسعار الصرف لمراكز العملات المختلفة. ويتم قياس مخاطر السوق باستخدام احدى طريقتين هما: الطريقة المعيارية، النماذج الداخلية كمايلي:(خان وحبيب،2003: 115- 117)

الطريقة المعيارية: تقوم على أساس إعطاء طريقة محددة لحساب المخاطر المرتبطة بـ: معدلات الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار السلع. كمثال فمخاطر الأسهم قسمتها إلى:

أ. مخاطر متعلقة بالجهة المصدرة للورقة وتمثل 08 % من قيمة التعرض للخطر؛

ب. مخاطر السوق العامة: وهي تمثل08 % من القيمة الاسمية للورقة المالية.

النماذج الداخلية: وهي عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدمها البنوك بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لـ: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم والسندات، أسعار السلع التي يمكن أن يتاجر بها البنك.

2. 2. 6.معالجة بازل2 للمخاطر التشغيلية:

مخاطر التشغيل هي(غنيم،2005: 43)؛ تلك المخاطر المتعلقة بخسائر التشغيل التي قد تنجم عن أخطاء العاملين بالبنك، أو أحداث خارجية، أو أعطال وتلف وسائل انجاز الأعمال داخل البنك. وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل وهي: (غنيم،2005: 43)

طريقة المؤشر الأساسي: حيث تتمثل مخاطر التشغيل في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه لآخر ثلاث سنوات مضروبة في معامل حددته اللجنة بـ 15 %.

الطريقة المعيارية أو القياسية: يتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمان مجموعات وهي؛ أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والمدفوعات والتسويات وخدمات الوكالة وادارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، ويتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة يطلق عليها معامل Beta كنسبة من دخل كل نشاط، وهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وتتراوح معاملاتها ما بين 12 %و 18 % مضروب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه لآخر ثلاث سنوات لكل نشاط.

منهج القياس المتقدم: حيث يتابع البنك خسائره من حيث: حجمها، أسبابها، تواريخ حدوثها، كيفية تحملها، مكان حدوثها...الخ. وباستخدام نماذج رياضية وبرامج إعلام آلي يتمكن من تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك بدقة.

الركيزة الثانية: الرقابة والإشراف المصرفي: إن الهدف من الرقابة والإشراف على مجموع البنوك والمؤسسات التي تنشط في بلد معين هو التأكد من مدى كفاية رأسمالها، ويمكن للبنوك المركزية تفعيلها بما يلي:(الخطيب،2005: 51)

- تحديد معدل كفاية رأس مال بنوكها عند حد أكبر من 08 %، حسب درجة استقرار اقتصاد الدولة، أو مطالبة بنك معين بذلك؛
- مطالبة بعض البنوك بحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى المقرر لباقي البنوك بذات الدولة اعتمادا على العديد من العوامل منها طبيعة مكونات رأس المال ومقدرته على توفير رأس مال اضافي.
- مطالبة البنوك بأن يتوفر لديها أنظمة داخلية لتقييم المخاطر وتقدير مدى كفاية رأس المال بما يسمح بتدفق المعلومات صحيحة وواضحة للسلطة الرقابية؛
- التدخل الرقابي من خلال وسائل الانذار المبكر لاكتشاف المصاعب التي يمكن أن تواجهها البنوك في الوقت المناسب واتخاذ الاجراءات التصحيحية في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس مال البنك.

الركيزة الثالثة: معايير الإفصاح والشفافية: وتعني أنه يجب أن تعكس التقارير السنوية الوضعية الحقيقية للبنك وذلك بتوفير المعلومات حول: هيكل رأس المال، نوعية مخاطره، وحجمها، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع...الخ(الخطيب،2005: 51)

3. تطبيق المصارف الإسلامية السعودية لاتفاقية بازل2

المملكة العربية السعودية عضو في مجموعة العشرين (جي - ٢٠) التي وقعت على اتفاقية بازل2، وبالتالي فهي ملزمة بتطبيقها على جميع مكونات النظام المصرفي، معنى ذلك أن المصارف الاسلامية السعودية مضطرة للالتزام بهذه المعايير رغم خصوصية أدواتها الاستثمارية، والتي تنسحب على آلية عملها.. سنتناول في هذه الفقرة معيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية وواقع التطبيق.

3. 1. معيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية: إن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن أن تقاس بأسلوب قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية نفسها وإن كانت الأهمية النسبية لأنواع المخاطر قد تختلف بسبب اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية.(ماهر الشيخ، 2005: 25)

3. 2. تقسيم أصول المصرف الاسلامي حسب درجة خطورتها؛ حيث تقسم الأصول حسب درجة مخاطرها إلى المجموعات الآتية:-

3. 2. 1. أصول الميزانية: أخذا بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل فيمكن تصنيفها إلى:

أ. الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %، مثل: المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي...الخ.

ب. الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %.
- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50 %.

ت. فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي: يطبق عليها المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل1 نفسها.

3. 2. 2.الالتزامات خارج الميزانية: تخضع الالتزامات خارج الميزانية للمعاملة الواردة في اتفاقية بازل1 نفسها، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.

3. 2. 3. المشتقات المالية: هناك جدل ما زال يدور حول مشروعية استعمالها من عدمه (سمير،2005: 16-32) ومن أهم الأسئلة التي تم اثارتها في هذا المجال هو طبيعة حسابات الاستثمار المشاركة في الربح (حسابات الاستثمار المشترك) حيث إنها ليست ودائع كما أن تعريف لجنة بازل لرأس المال التنظيمي لا يشمل مثل هذا النوع من الحسابات. (ماهر الشيخ، 2005: 10) وبناء على ماسبق فقد بذلت جهود من قبل اللجنة المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم معيار لكفاية رأس المال يقيس بشكل ملائم ملاءة البنوك الإسلامية.(ماهر الشيخ، 2005: 24)

توصلت هذه اللجنة في البيان الصادر عنها في مارس 1999 إلى مايلي: (ماهر الشيخ، 2005: 11)

أ. هنالك مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية العادية تنشأ عن إدارة حسابات الاستثمار المشترك.

ب. هنالك مخاطر "استئمانية" تنشأ عن مخالفة إدارة البنك قيود عقود الاستثمار أو حصول تعدي أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولاً من ناحية قانونية في هذه الحالة.

ج. هنالك نوع آخر من المخاطر يتعرض له المصرف الإسلامي يتمثل في الضغوط التي يتعرض لها لتعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك وذلك بالتخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين للتمكن من المنافسة في السوق، وسمّت اللجنة هذا النوع من المخاطر: "المخاطر التجارية المنقولة".

د. بسبب المخاطر الواردة في ب وج (الاستئمانية، التجارية المنقولة) يتم ضم (50%) من حسابات الاستثمار المشترك لمقام النسبة.

هـ. أخذا بعين الاعتبار الملاحظات السابقة فصيغة حساب كفاية رأس المال التي أقرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي كمايلي: (ماهر الشيخ، 2005: 10)

نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية =

$$\frac{\text{رأس المال المدفوع ، الاحتياطات + مخطر الاستثمار ، احتياطات إعادة التقويم}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة (الممولة من راسمال المصرف +المطلوبات(باستثناء حسابات الاستثمار المشترك)) + 50\% من حسابات الاستثمار المشترك.}}$$

وتم إضافة نصف حسابات الاستثمار المشترك لمقام هذه النسبة بسبب أن هذه الحسابات وفي حالة خسارة الاستثمارات التي يتم تمويلها من خلالها تتحمل هي هذه الخسارة ولا تتحمل حقوق مساهمي البنك أي جزء منها إلا بمقدار الخسائر التي قد تنشأ من المخاطر الاستئمانية والمخاطر التجارية المنقولة الواردة في (ب، ج).

لعل من المناسب هنا توضيح المقصود بالمخاطر التجارية المنقولة. يمكن القول: إن حسابات الاستثمار المشترك تشبه إلى حد كبير في طبيعتها الأموال المستثمرة ضمن صناديق الاستثمار المشترك (Mutual Funds) إلا أنها تعطي المستثمر ميزة إمكانية سحب أموالهم بموجب إشعارات قصيرة الأجل. الإشكالية التي تواجه البنوك الإسلامية هي أن هذه الأموال مستثمرة في موجودات لا تتمتع جميعها بدرجة عالية من السيولة الأمر الذي يجعل من الصعب عليها مواجهة سحوبات مفاجئة بمبالغ كبيرة، وعليه فإن البنوك الإسلامية قد تستخدم العائد على حقوق مساهمي البنك لدعم العائد على حسابات الاستثمار المشترك لتجنب الإعسار المالي الذي قد ينشأ عن سحب ودائع الاستثمار المشترك. (ماهر الشيخ، 2005: 11)

هذا، ويلاحظ أن اللجنة لم تدرج حسابات الاستثمار المشترك ضمن بسط النسبة كونها لا تتحمل أي من المخاطر التي عرفتها اللجنة في مقام النسبة، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبارها جزءا من رأس المال التنظيمي الذي يمكن أن يتحمل الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية.

3. 3. واقع تطبيق بازل2

سنتناول واقع تطبيق المصارف الاسلامية لمتطلبات بازل2 لأنها تتضمن متطلبات بازل1 أيضا. وقد سبق التوضيح أن بازل2 تضمنت ثلاثة ركائز أساسية هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الرقابة والإشراف المصرفي، قواعد الإفصاح والشفافية.

3.3. 1 التعريف بالمصارف الاسلامية محل الدراسة

مصرف الراجحي: تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار(التقرير السنوي2014: 9) (شركة مساهمة سعودية) بالمرسوم الملكي رقم م/ 59 وتاريخ 3 ذو القعدة 1407 ه (الموافق 29 يونيو 1987 م). تتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقا لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ولأحكام نظام

مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه ويقوم المصرف بمزاول أنشطته المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير، داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع بلغ عددها 552 فرعا بمافيها الفروع المتواجدة خارج المملكة، بلغ رأس المال الأساسي للمصرف في ديسمبر2014م (16مليار ومئتين وخمسون مليون ريال سعوي) كما بلغ اجمالي عدد موظفي المصرف 11.761 موظفا كما في 31 ديسمبر 2014. (التقرير السنوي2014: ص40) قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة ويمتلك جميع أو غالبية حصصها.

مصرف الانماء: تأسس مصرف الانماء (التقرير السنوي 2014: 9)، شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 بتاريخ 28 مارس 2006م، يقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال 58 فرعا في المملكة العربية السعودية، يملك المصرف ثلاث شركات تابعة هي:

اسم الشركة	حصة المصرف في الشركة
شركة الانماء للاستثمار	%100
شركة التنوير العقارية	%100
شركة وكالة الانماء للتأمين التعاوني	%100

بنك الجزيرة: تأسس بنك الجزيرة (التقرير السنوي 2014: 8، 84) (شركة مساهمة سعودية) في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم ٤٦ /م الصادر بتاريخ ١٢ جمادى الثاني ١٣٩٥ ه) ٢١ يونيو ١٩٧٥ م. وقد بدأ البنك ممارسة أعماله بتاريخ ١٦ شوال ١٣٩٦ ه) ٩ أكتوبر ١٩٧٦ م(بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، من خلال شبكة فروعه في المملكة العربية السعودية وعددها ٧٠ فرعاً، كما بلغ عدد موظفيه ٢٠١٥ موظفاً.)

يهدف البنك إلى تقديم كافة أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (مبدأ تجنب الفوائد) وتشمل المرابحة والاستصناع والإجارة والتورق والمشاركة وتحويلات العملات الأجنبية(الوعد)والصكوك، والتي تمت الموافقة والإشراف عليها من هيئة رقابة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك.

تتبع البنك الشركات التابعة الآتية والتي يشار إليها جميعاً ب "المجموعة" هي: شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) نسبة المساهمة 100%، شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري نسبة المساهمة100%.

في شهر أبريل 2014 أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله من (3 مليار) ريال إلى (4 مليار) ريال وذلك بمنح سهم مجاني واحد مقابل كل (3) أسهم قائم يملكه المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

يشتمل رأس المال الأساسي- المستوى الأول - للمجموعة كما في نهاية السنة على رأس المال والاحتياطي النظامي والاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى والأرباح المبقاة وبعض التعديلات على رأس المال النظامي وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي للتمشي مع مبادئ بازل3، والعنصر المكون الآخر لرأس المال النظامي هو رأس المال المساند والذي يتألف من صكوك مصدرة من قبل المجموعة ومخصصات المحفظة المقبولة.

من أجل احتساب الموجودات المرجحة المخاطر تستخدم المجموعة الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي لمخاطر العمليات. تتولى إدارة المخاطر بالمجموعة المسئولية تجاه التأكد من أن الحد الأدنى من رأس المال النظامي يتماشى مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم تقديم إقرارات ربع سنوية إلى مؤسسة النقد توضح نسبة كفاية رأس المال.

بنك البلاد: تأسس بنك البلاد(التقرير السنوي 2014: 6) (كشركة مساهمة سعودية) في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بإنشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م48 / 4نوفمبر 2004، تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية ويشار إليهم مجتمعين ب "المجموعة." الشركات التابعة مملوكة بنسبة % 100 للبنك وتأسستا في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للبنك وأحكام نظام مراقبة البنوك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 116 فرعا بنكيا، و158 مركز صرافة وحوالات في المملكة العربية السعودية. وبلغ رأس ماله في 2014 قرابة 6مليار ريال سعودي. (التقريرالسنوي، 2014: 47)

3. 3. 2. كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية السعودية وفقا لبازل2

تبعا لكون المملكة العربية السعودية عضوا في مجموعة العشرين (جي - ٢٠)، فقد صدرت تعليمات مؤسسات النقد لجميع المؤسسات المالية في المملكة بالالتزام بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل الثانية(Basel II) (مؤسسة النقد،التقرير السنوي2011: 60) واعتبارا من 1يناير 2008 بدأت المصارف السعودية (اسلامية – تقليدية) بتطبيق الاطار العملي الجديد لتوصيات لجنة بازل2 بشأن كفاية رأس المال وفقا لما اعتمدته مؤسسة النقد.(مصرف الراجحي، التقرير السنوي:2007: 57)(البنك الأهلي، التقرير السنوي،2010: 84) حيث يتم مراقبة معدل كفاية رأس المال في المصرف من قبل ادارة المصرف أو ادارة المخاطر وذلك باستخدام النسب المقررة بواسطة مؤسسة النقد

العربي السعودي التي تطلب من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من إجمالي رأس مال نظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عند أو أعلى من 8%(مؤسسة النقد،التقرير السنوي2014: 71) وهي النسبة التي حددتها لجنة بازل2،1.
استخدمت المصارفالسعودية المنهج المعياري لقياس معدل كفاية رأس المال منذ العام 2008م، واستمرت في استخدام هذا المنهج إلى مطلع العام 2012م موعد انتقال المصارف السعودية إلى استخدام أسلوب التقييم الداخلي الأساسي – الطريقة الأساسيةFoundation Internal Rating Based Approach - FIRB(مؤسسة النقد، التقريرالسنوي2011: 60)(مصرف الراجحي، التقرير السنوي:2007: 60)
ويتم احتساب رأس المال الإضافي المطلوب بموجب الركيزة الثانية باستخدام النماذج الداخلية المطورة من قبل المصارف.(مصرف الراجحي، التقرير السنوي2010: 84)
أولا: كفاية رأس المال لمصرف الراجحي: يقوم المصرف بحساب ومراقبة مدى كفاية رأس المال وذلك باستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، الجدول الآتي يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي خلال عامي 2013، 2014م: (مصرف الراجحي، التقرير السنوي2010: 84)

جدول(4) يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي لعامي 2013، 2014م

البيان	2013		2014	
	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال
رأس المال الأساسي (المستوى1)	38.4	%18.49	41.9	%18.48
رأس المال المساند	2.3		2.5	
رأس المال الأساسي والمساند (1+2)	**40.7**	**%19.83**	**44.4**	**%14**

الجدول من إعداد الباحث؛ اعتمادا على التقرير السنوي للمصرف لعام 2014م، ص72

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه التزام المصرف بمعدل كفاية رأس المال بمعدل أكبر من ضعف الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي 8%، علما أن تلك النسب تقيس كفاية رأس المال من خلال مقارنة رأس مال المصرف المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة والتعهدات والالتزامات.
ثانيا: كفاية رأس المال لمصرف الانماء:(التقرير السنوي 2014: 59) يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال المؤهل مع الموجودات والالتزامات الظاهرة في قائمة المركز المالي باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. الجدول الآتي يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف الانماء خلال عامي2013، 2014م.

جدول (5) يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف الانماء لعامي 2013، 2014م.

البيان	2013		2014	
	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال
رأس المال الأساسي (المستوى1)	**16.8**	**%28**	**17.9**	**%26**
رأس المال المساند	**0.33**		**0.38**	
رأس المال الأساسي والمساند (1+2)	**17.1**	**%28**	**18.3**	**%26**

الجدول من اعداد الباحث؛ اعتمادا على التقرير السنوي للمصرف لعام 2014م، ص59

ثالثا: كفاية رأس المال لبنك الجزيرة: (التقرير السنوي 2014: 85،84) تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأسمالها باستخدام المعدلات والمراجحات المعتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي، تقيس هذه المعدلات مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة رأس مال المجموعة المؤهل مع الموجودات المدرجة في قائمة مركزها المالي والالتزامات والقيمة الاسمية للمشتقات باستخدام مبلغ مرجح لإظهار مخاطرها النسبية. الجدول الآتي يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف البنك الجزيرة خلال عامي2013، 2014م.

جدول(6) يبين نسبة كفاية رأس المال لبنك الجزيرة لعامي 2013، 2014م.

البيان	2013		2014	
	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال
رأس المال الأساسي (المستوى1)	5.7	%12.2	6.3	%11.8
رأس المال الأساسي والمساند (1+2)	7	%15	7.5	%14

الجدول من إعداد الباحث؛ اعتمادا على التقرير السنوي للمصرف لعام 2014م، ص85

كفاية رأس المال البلاد (التقريرالسنوي، 2014: 46) تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وبموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والالتزامات المحتملة باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. الجدول الآتي يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف البلاد خلال عامي2013، 2014م.

جدول(7) يبين نسبة كفاية رأس المال لبنك البلاد لعامي 2013، 2014م.

البيان	2013		2014	
	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال	رأس المال بالمليون ريال	كفاية رأس المال
رأس المال الأساسي (المستوى1)	5.1	%16	5.9	%15
رأس المال المساند	0.4		0.4	
رأس المال الأساسي والمساند (1+2)	**5.5**	**%17**	**6.3**	**%16**

الجدول من إعداد الباحث؛ اعتمادا على التقرير السنوي للبنك لعام 2014م، ص47

3. 3. 3. قياس مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية السعودية: (مصرف الراجحي، التقرير السنوي، 2010: 83-84)

تستخدم المصارف الاسلامية سيما الكبيرة تقييم وكالات التصنيف الائتماني: (ستاندرد آند بورز S&P- موديز Moody's- فيتش Fitch) لتقييم مخاطر: (الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية) ووفقاً لتعليمات بازل2؛ تقارن المصارف تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل2.

فيقوم المصرف باحتساب مخاطر تخلف العملاء كجزء من متطلبات الركيزة الأولى من متطلبات بازل2 باستخدام المنهج المعياري لتحديد مبلغ رأس المال الذي سيحتفظ به لقاء مخاطر تعثر العملاء. وبموجب هذا المنهج المعياري، يتم تحديد أوزان المخاطر لأنواع محددة من المخاطر الائتمانية بشكل أساسي بناء على التصنيف الخارجي المعطى من وكالات التصنيف الائتماني للعملاء الملتزمين الذين ليس لهم تصنيف خارجي، وبعد ذلك يتم ضبط مخاطر التعثر وفقاً لمتطلبات رأس المال.

3. 3. 4. مخاطر السوق(مصرف الراجحي، التقرير السنوي، 2010: 87):

تتعرض المصارف الاسلامية لمخاطر السوق والتي تتمثل في مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق لتلك الأداة، وتتألف مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم، ومخاطر السلع. وتستخدم المصارف الإسلامية السعودية النموذج المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب لمخاطر السوق.

3. 3. 5. مخاطر التشغيل: (مصرف الراجحي، التقرير السنوي، 2010: 87):

المخاطر التشغيلية هي: مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن نقص أو فشل العمليات الداخلية، وكذلك الأخطاء الناتجة من العنصر البشري أو الأنظمة الإلكترونية، بالإضافة إلى الأخطاء الناتجة من أحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. وتستخدم المصارف الاسلامية السعودية المنهج المعياري لاحتساب كفاية رأس المال اللازمة لتغطية الخسائر الناتجة من المخاطر التشغيلية.

3. 3. 6. الرقابة والإشراف المصرفي: (مصرف الراجحي، التقرير السنوي، 2010: 60):

تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي مهامها الإشرافية والرقابية على المصارف(اسلامية – تقليدية) من خلال:

1.اصدار التعليمات والضوابط والقيام بالزيارات الإشرافية التي تشمل برامج الفحص التي تعزز فاعلية أدائها في الاقتصاد السعودي وتقلل المخاطر وترفع من مستوى الملاءة المالية للبنوك.(مؤسسة النقد، التقرير السنوي2011: 60)

2. الزيارات الميدانية؛ حيث تشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الادارة والادارة العليا ورئيس لجنة المراجعة، وتتضمن الاجتماعات الثنائية مناقشات تتعلق باستراتيجية البنك وعملياته، وحجم مخاطره وطريقة ادارتها وأساليب الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي الاشراف البنكي في مؤسسة النقد تحديث تقييم حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

3. 3. 7. معايير الإفصاح والشفافية:

طبقاً للركيزة 3 – من توصيات لجنة بازل 2، تقدم المصارف الاسلامية الإفصاحات الكمية والنوعية في تقاريرها الدورية للوضعية الحقيقة لها ممثلا في هيكل رأس المال، نوعية مخاطره، وحجمها، وسياستها المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام المصرف الداخلي لتقدير

حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع. وكذلك على مواقع المصارف على الإنترنت، وفي موقع السوق المالية السعودي تداول أيضا.

4. اتفاقية بازل3

4. 1 نشأتها: رغم أن اتفاقية بازل2 قد شكلت في مضمونها قاعدة صلبة لحساب رأس المال القانوني للمصارف، وتطوير ممارسات الوظيفة المصرفية. ورغم أهمية ما جاءت به هذه الاتفاقية، إلا أن الأزمة المالية العالمية 2007 – 2009م، أظهرت بعض الثغرات في هذه الاتفاقية استدعت معها اجتماع لجنة بازل لدراسة أسباب الأزمة في ضوء مقررات بازل2، فأظهرت هذه الدراسة بعضا من القصور في مقررات بازل2 أهمها مايلي:(حياة،2013: 278- 279)

أولا: نقص رؤوس الأموال الملائمة

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعد صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك.

ثانيا: نقص في سيولة البنوك

لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال وقت رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاس سلبي عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.

ثالثا: عدم كفاية شفافية السوق

بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر.

رابعا: إهمال بعض أنواع المخاطر

رغم أن اتفاقية بازل2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة؛ ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك.

خامسا: المبالغة في عمليات التوريق المعقدة

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 م بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمرً يكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40 % منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي. وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.

وفي ضوء هذه الأسباب عملت اللجنة مراجعة عميقة وشاملة لمقررات بازل2 خرجت بمجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة سميت ببازل3، تم اصدارها في 12سبتمبر 2010م وسيتم تطبيقها بالتدريج خلال مدة زمنية تمتد حتى بداية سنة 2019 م.

4. 2 الركائز الأساسية لاتفاقية بازل3

بالرغم من تسميتها باتفاقية بازل3 إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل2، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، ويمكن تلخيص أبرز هذه التعديلات والمعايير الجديدة في البنود الآتية:(حبش،2012: 11-12)

أ" مكونات رأس المال: يتكون رأس المال التنظيمي من البنود الآتية:

الشريحة الأولى من رأس المال Tier1 capital وتتألف من: الأسهم العادية للشريحة الأولى؛ وتتألف الأسهم العادية للشريحة الأولى من البنود الآتية (الأسهم التي يصدرها المصرف- علاوة الإصدار- الأرباح المحتجزة- الاحتياطيات) "تطرح الشهرة وأية موجودات غير ملموسة"

الإضافات للشريحة الأولى Additional Tier1 AT تتألف هذه الشريحة من: قرض مساند مدفوع بالكامل، وأن لا يكون مضمونا برهن أي من موجودات البنك، على أن يكون بشكل دائم وبدون تاريخ استحقاق بالإضافة إلى عدم وجود اية حوافز للتسديد المبكر.

الشريحة الثانية من رأس المال "Common Equity Tier2 CET2" تتألف هذه الشريحة مما يلي:

- قرض مساند لدعم رأس المال مدفوع بالكامل وأن لا يكون مضمون برهن أي من موجودات البنك، على أن لا يقل تاريخ استحقاقه عن خمس سنوات بالإضافة إلى عدم وجود أية حوافز للتسديد المبكر.

- الاحتياطيات العامة التي خصصت لمقابلة الخسائر التي قد تحدث.
وفيما يلي المعايير المطبقة على الفقرات الثلاثة لاعتبارها ضمن رأس المال:
1. يجب أن لا تقل الأسهم العادية للشريحة الأولى عن 4.5 % من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، مع العلم بأن هذه النسبة كانت 2% في بازل2.
2. يجب أن لا تقل الشريحة الأولى من رأس المال عن 6% من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، مع العلم بأن هذه النسبة كانت 4% في بازل2.
3. يجب أن لا يقل رأس المال عن 8% من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، مع العلم بأن هذه النسبة كانت 6% في بازل2.
"الموجودات المرجحة بالمخاطر هي بشكل رئيس القروض، والتسهيلات المصرفية الائتمانية التي تمنحها المصارف، وترجح هذه القروض والتسهيلات حسب نوعية مخاطرها كما نصت عليها بازل2"

ب رأس مال إضافي لتغطية المخاطر

تتطلب بازل3 بناء رأس مال إضافي زيادة عن الحدود الدنيا المفروضة، وذلك لمواجهة فترات الأزمات وحدوث الخسائر. وتتكون من:

- رأس المال الإضافي لأغراض التحوط "Capital Conservation Buffer1

تتطلب بازل3 أن يحتفظ المصرف برأسمال احتياطي يبلغ 2.5% في 2019/1/1م وذلك لامتصاص خسائر المصرف في الأوقات العصيبة، وسيبدأ بنسبة 0.625% في 1/1/ 2016م ويزداد إلى 1.25% في 2017/1/1م، وسوف يصبح 1.875% في 2018/1/1. يتضمن رأس المال هذا أسهم عامة مما يؤدي إلى زيادة رأس مال المصرف الإجمالي من الأسهم العامة بالنسبة نفسها.

- رأس المال الإضافي لمواجهة الأزمات "Countercyclical Buffer2"

تتطلب بازل3 أن يحتفظ المصرف برأسمال احتياطي تتراوح قيمته من صفر - 2.5% يتألف من أسهم عامة وذلك لحماية القطاع المصرفي في فترات زيادة الائتمان بنسب كبيره جدا كما حدث في أوقات الأزمة المالية لعام 2007، وسيتم تخصيص نسبة رأس المال من قبل السلطات المالية حسب حجم الائتمان.

جدول (8) رأس المال ورأسمال التحوط

البيان	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	رأسمال الفئة1	اجمالي رأس المال
الحد الأدنى لنسبة رأس المال عالي الجودة من حقوق المساهمين (النواة الصلبة)	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5	%2.5 تضاف إلى رأسمال الفئة واجمالي رأس المال	
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال زائدا رأس مال التحوط	%7	%8.5	%10.5
حدود رأسمال التحوط لمواجهة الأزمات أو التقلبات الدورية.	%0- % 2.5		

المصدر: الراجحي المالية، أبحاث اقتصادية، بازل3 نهج عملي، 2010م، ص2

مراحل تنفيذ متطلبات رأس المال وفقا بازل3

سوف يتم تنفيذ متطلبات رأس المال وفقا لبازل3 خلال 8 سنوات بطريقة تدريجية تبدأ من بداية عام 2012 وتنتهي في منتصف عام 2019م كما يبينها الجدول الآتي:

جدول (9) مراحل تنفيذ مقررات بازل3

السنوات البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	يونيو 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال عالي الجودة من حقوق المساهمين (النواة الصلبة)	3.50 %	4.00%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%
رأس مال التحوط "التحفظي"	-	-	-	0.63	1.25%	1.88%	2.50%
الحد الادنى لحقوق المساهمين زائدا رأس مال التحوط	3.50 %	4.00%	4.50%	5.13%	5.75%	6.38%	7.00%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة1	4.50%	5.50%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%

السنوات البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	يونيو 2019
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال زائدا رأس مال التحوط	8.00%	8.00%	8.00%	8.63%	9.25%	9.88%	10.5%

المصدر: حياة، نجار: اتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،العدد13، الجزائر، 2013، ص281

ج. إلغاء رأس المال المساند:" Tier 3 " (أمين،2012: 10)
والذي هو عبارة عن قرض مساند قصير الأجل "الأجل سنتين" يحصل عليه البنك لدعم رأسماله، وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، كون الجهة التي تقدم هذا القرض تتنازل عن حق الأولوية في السداد.
د. السيولة: طورت بازل 3 معيارين لزيادة دعم السيولة(حياة،2013: 278- 279)
1. نسبة السيولة قصيرة الأجل وتسمى بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً. وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من2015/1/1م.

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

نسبة السيولة طويلة الأجل وتسمى بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%.. وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من2018/1/1م.

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة ما}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر للسنة نفسها}} \geq 100\%$$

هـ. نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio
أضاف بازل3 معيارا جديدا وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.(كوكش،2012: 2)
يتم احتسابها بقسمة رأس المال الأساسي على إجمالي الموجودات "وقد تم إضافة الموجودات خارج الميزانية"، وذلك بشكل تجريبي اعتبارا من بداية عام 2013 وحتى بداية عام 2017 وبناء على نتائج هذه التجربة سيتم إجراء التعديلات النهائية على هذه النسبة في النصف الأول من عام 2017، وستطبق فعليا في بداية عام 2018(أمين،2012: 10)

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{راس المال الشريحة الأولى}}{\text{اجمالي الموجودات}} \geq 3\%$$

و. مخاطر المشتقات (أمين،2012: 10)
رفع بازل3 أوزان المخاطر الترجيحية لعمليات التوريق والمشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة، حيث سيطبق هذا التعديل اعتبارا من نهاية عام 2011م.
مما سبق نلاحظ أن بازل3 أدخلت مفهومين جديدين على معيار بازل2، أولا: تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً (الشريحة الأولى للأسهم العادية) وإلغاء بعض مكونات رأس المال التنظيمي (مثل

إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال)، وثانياً: أدخل معيارا خاصا بالسيولة للتأكد من أن المصارف تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.
هذه المفاهيم الجديدة ستؤدي إلى أن تقوم المصارف الاسلامية بتعديل هيكل الموجودات والمطلوبات ونسب توزيع الأرباح وذلك خلال المدة من عام (2012) ولغاية عام.(2019)

5.امكانية تطبيق المصارف الاسلامية السعودية لمقررات بازل3

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليماتها بخصوص تطبيق مبادئ بازل ٣ اعتباراً من ١يناير ٢٠١٣م، وبناءً عليه، أدى هذا التطبيق إلى إجراء تعديلات جوهرية في احتساب رأس المال الأساسي والموجودات المرجحة المخاطر بموجب الركن الأول من بازل. (بنك الجزيرة، التقرير السنوي 85،84:2014)
وبالاطلاع على القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية السعودية نجد أنها تتمتع بوضع ممتاز من حيث كفاية رأس المال، يعني أنه ليس هناك عوائق لدى هذه المصارف في تنفيذ قواعد بازل3 **لعدة مبررات منها:**

أ. معدل كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية الأربعة من الأموال عالية الجودة (المستوى الأول) **تجاوز** معدلات بازل3 العالمية 8% بمعدل 225% في مصرف الانماء، و131% في مصرف الراجحي، و95% في بنك البلاد، و48% في مصرف الجزيرة. وبالتالي فهي لاتجد أي عوائق من حيث ندرة السيولة، بل تظهر البيانات أن المشكلة في المصارف الاسلامية في فائض السيولة وليس في ندرتها عكس البنوك التقليدية.

جدول (10) يبين كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية السعودية في العام 2014م
(قيم الكسور بالمليون ريال)

اسم البنك مرتبة حسب معدل الكفاية	اجمالي الموجودات	رأس المال الساسي (المستوى الأول)	كفاية رأس المال الأساسي	راس المال المساند (المستوى الثاني)	كفاية رأس المال الأساسي والمساند
الانماء	80.9	17.9	%26	18.3	%26
الراجحي	307.7	41.9	%18.5	44.4	%19.6
البلاد	45.2	5.9	%15.6	6.3	%16.7
الجزيرة	66.6	6.3	%11.8	7.5	%14

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف الأربعة للعام 2014م

ب. نسبة الرافعة المالية؛ رغم أن نسبة الرافعة المالية ستطبق فعليا في بداية عام2018م، فان واقع المصارف الاسلامية السعودية كمايبنها الجدول أعلاه أصبحت تحقق تلك النسبة بأضعاف نسبة بازل3 (≤3%)، فنجد أن:
- نسبة الرافعة المالية في مصرف الانماء لعام 2014م =17.9/ 80.9 = 22% بزيادة قدرها 630% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%)؛
- نسبة الرافعة المالية في مصرف الراجي لعام 2014م =41.9/ 307.7 = 13.6% بزيادة قدرها 353%% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%)؛
- نسبة الرافعة المالية في بنك البلاد لعام 2014م =5.9/ 45.2 = 13% بزيادة قدرها 330% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%)؛
- نسبة الرافعة المالية في مصرف الجزيرة لعام 2014م =6.3/ 66.6 = 9.5% بزيادة قدرها 220% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%)؛

ج. مخاطر المشتقات:

المصارف الاسلامية بعيدة عن مخاطر المشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة المالية، لأنها لاتتعامل بها. فالمجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية للمصارف الاسلامية تعد المتاجرة بالمشتقات والخيار في باب البيوع الوهمية المكروهة مثل (بيع مالايملك).

6. الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

من خلال الدراسة والتحليل يمكن للباحث إجمال النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:
1. أنه تبعا لكون المملكة العربية السعودية عضوا في مجموعة العشرين (جي - ٢٠)، فقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليماتها بخصوص تطبيق مبادئ بازل٣ اعتباراً من ١يناير ٢٠١٣م، وبناءً عليه، أدى هذا التطبيق إلى إجراء تعديلات جوهرية في احتساب رأس المال الأساسي والموجودات المرجحة المخاطر.
2. أدخلت بازل3 مفهومين جديدين على معيار بازل2، أولا: تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً (الشريحة الأولى للأسهم العادية) وإلغاء بعض مكونات رأس المال التنظيمي (مثل إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال)، وثانياً: أدخل معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن المصارف تملك موجودات يمكن أن تسيلها

لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.هذه المفاهيم الجديدة تفرض على المصارف الاسلامية القيام بتعديل هيكل الموجودات والمطلوبات ونسب توزيع الأرباح وذلك خلال المدة من عام (2012) ولغاية عام.(2019)

3. بناء عليه فان معدل كفاية رأس المال؛ في المصارف الاسلامية الأربعة من الأموال عالية الجودة (المستوى الأول) **قد تجاوز** معدلات بازل3 العالمية 8% بمعدل 225% في مصرف الانماء، و131% في مصرف الراجحي، و95% في بنك البلاد، و48% في مصرف الجزيرة. وبالتالي فهي لاتجد أي عوائق من حيث ندرة السيولة، بل تظهر البيانات أن المشكلة في المصارف الاسلامية في فائض السيولة وليس في ندرتها عكس البنوك التقليدية.

4. أضاف بازل3 معيارا جديدا وهو الرافعة المالية؛ وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%، ورغم أن نسبة الرافعة المالية ستطبق فعليا في بداية عام2018م، فان واقع المصارف الاسلامية السعودية أصبحت تحقق تلك النسبة بأضعاف نسبة بازل3 (≤3%)، فنجد أن:

- نسبة الرافعة المالية في مصرف الانماء لعام 2014م =17.9/ 80.9 = 22% بزيادة قدرها 630% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%).
- نسبة الرافعة المالية في مصرف الراجي لعام 2014م =41.9/ 307.7 = 13.6% بزيادة قدرها 353%% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%).
- نسبة الرافعة المالية في بنك البلاد لعام 2014م =5.9/ 45.2 = 13% بزيادة قدرها 330% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%).
- نسبة الرافعة المالية في مصرف الجزيرة لعام 2014م =6.3/ 66.6 = 9.5% بزيادة قدرها 220% عن النسبة المعيارية لبازل3 (≤3%).

5.مخاطر المشتقات؛ رفعت بازل3 أوزان المخاطر الترجيحية لعمليات التوريق والمشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة، حيث سيطبق هذا التعديل اعتبارا من نهاية عام 2011، وهذا المعيار لا أثر له على المصارف الاسلامية لأنها لاتتعامل بالمشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة المالية. فالمجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية للمصارف الاسلامية تعد المتاجرة بالمشتقات والخيار في باب البيوع الوهمية المكروهة مثل (بيع مالايملك).

6. طبقا للركيزة الثانية من توصيات (بازل2، 3) تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي مهامها الإشرافية والرقابية على المصارف الاسلامية والتقليدية على السواء من خلال:

أ. إصدار التعليمات والضوابط والقيام بالزيارات الإشرافية التي تشمل برامج الفحص التي تعزز فاعلية أدائها في الاقتصاد السعودي، وتقلل المخاطر، وترفع من مستوى الملاءة المالية للبنوك. (مؤسسة النقد، التقرير السنوي2011: 60)

ب. الزيارات الميدانية: حيث تشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الادارة والادارة العليا ورئيس لجنة المراجعة، وتتضمن الاجتماعات الثنائية مناقشات تتعلق باستراتيجية البنك وعملياته، وحجم مخاطره وطريقة ادارتها وأساليب الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي الاشراف البنكي في مؤسسة النقد تحديث تقييم حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

7. طبقاً للركيزة الثالثة من توصيات لجنة (بازل 2،3) تقدم المصارف الاسلامية الإفصاحات الكمية والنوعية في تقاريرها الدورية للوضعية الحقيقة للمصرف ممثلا في هيكل رأس المال، نوعية مخاطره، وحجمها، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام المصرف الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع. وكذلك على موقع المصرف على الإنترنت، وفي موقع السوق المالية السعوي تداول أيضا.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ونتيجة للمنافسة القوية التي تواجهها المصارف الاسلامية من البنوك التقليدية (الوطنية – الدولية) ذات الخبرة الطويلة والمراكز المالية القوية سيما التي تقدم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ومن أجل تحسين وتعزيز الوضع الحالي لكفاية رأس المال على مستوى البنوك الإسلامية عامة يمكن للباحث تقديم التوصيات الآتية:-

1. الاهتمام بالمصارف الإسلامية، والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها من طرف البنوك المركزية ومؤسسات النقد بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها؛ فتطبيق معايير المصارف التقليدية على المصارف الاسلامية يضطر المصارف الاسلامية للتخلي عن صيغ استثمارية تنموية ومحاكات المصارف التقليدية في صيغها وأدواتها للإيفاء بمتطلبات كفاية رأس المال. وهو ما يتم فعلا. فقد أظهرت التقارير السنوية للمصارف الاسلامية تركز موجوداتها في البيوع المرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاريا أو غيره حيث يعطى لها وزن ترجيحي قدره 50 %، وبعضها في أسهم وصناديق استثمار دولية عالية السيولة.

2. بغرض تحقيق التوصية الأولى لابد من توحيد الجهود ما بين المصارف الإسلامية لإنشاء مؤسسات لتقييم المخاطر المرتبطة بها وعملائها، ويمكن أن يعهد بالأمر لمجلس الخدمات المالية الاسلامية.

3. لن تستطيع المصارف الاسلامية أن تؤدي رسالتها مالم تتبناها المصارف المركزية ومؤسسات النقد وذلك بوضع النظم واللوائح التي تراعي خصائها.
4. توصية للباحثين؛ ارتفاع نسبة السيولة في المصارف الاسلامية إلى أكثر من 20% ليست ميزة، بل مشكلة تعكس ضعف قدرة المصارف الاسلامية في استثمار مدخراتها في مشاريع تنموية واقتصارها على الاستثمار الأكثر أمانا من حيث السيولة ممايؤثر سلبا على ربحيتها وتحقيق أهدافها التنموية. نوصي بدراسة بدائل استثمارية تنموية تستوعب السيولة الزائدة في مشاريع تنموية قابلة للتسييل السريع، وتحقق ربحية وتنمية مرضية.

7: الهوامش والمراجع

1. عبدالمطلب عبدالحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005
2. موسى أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه، قسم المصارف الاسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالة والمصرفية، الأردن، 2008م
3. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، في ظل المتغيرات الدولية الحديثة. الطبعة الأولى، الجزائر: مكتبة الريام، 2006م
4. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005.
5. الطيب لحيلح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005
6. حفيان جهاد، ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012م
7. جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية رسالة ماجستير، جامعة قاصدي 2012م
8. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003
9. مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الاسلامي، بحث مقدم في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي من 09-10 سبتمبر 2013، أسطنبول، تركيا.
10. رقية بوحيضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز، 2010م
11. أمل سلطان، مقررات بازل 2،أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة النشر
12. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها. الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، 2008م.
13. أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية الأسباب النتائج العلاج،2005م بدون دار نشر.
14. ميساء محيي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل2 وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2007م.
15. ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل. الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawinfo.com.
16. تهاني محمود الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و. البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة،2008 .
17. طارق الله خان، حبيب أحمد، ترجمة عثمان بابكر أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، جدة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2003م
18. محمد عمر شابرا، طارق الله خان،: الرقابة والإشراف على المصارف الإسلاميَّة، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة/ السعودية، 1421هـ 2000م
19. ماهرالشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

20. سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية). الطبعة الأولى، مصر: دار النشر للجامعات، 2005. 16-23.
21. نجار حياة، اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، الجزائر 2013م.
22. حبش، محمد، بازل3 بنودها وآثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج20، ع1، 2012م.
23. عبدالله، خالد أمين، معايير بازل من الأول إلى الثالث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج20، ع1، 2012م.
24. كوكش، فلاح، أثر اتفاقية بازل3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية 2012م.
25. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية 2008 – 2014م
26. مصرف الراجحي، التقارير المالية السنوية 2007 – 2014م
27. مصرف الانماء، التقارير السنوية 2008 – 2014م
28. بنك الجزيرة، التقارير السنوية 2008 – 2014م
29. بنك البلاك، التقارير السنوية 2008 – 2014م
30. موقع بنك التسويات الدولية.
31. Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI: La banque; fonctionnement et stratégies, Ed. ECONOMICA, Paris, 1995
32. Emmanuel Dress, Gestion des risques de crédit: la prise en compte des systèmes de notation interne par la comité de bale ; quels impacts opérationnels pour les banques. BANQUEmagazine.N°639/ Septembre, 2002

****